

من أجل إعطاء الفقراء حقوقهم

مارغريت أتيينو أوكوث امرأة في التاسعة والأربعين من عمرها، تتبع الكرنب ستة أيام في الأسبوع، في كشكها الضيق الواقع في سوق توي المزدحمة في نيروبي، جنباً إلى جنب مع باعة آخرين يتصايحون للترويج لبضائعهم المختلفة، من الأحذية المستعملة إلى أجزاء الدراجات. ويتيح لها الدولاران اللذان تكسيهما في اليوم أن تبعث ثلاثة من أبنائها الاثني عشر إلى المدرسة، بينما يكّد زوجها جون في طلب الرزق عن طريق ممارسة الأعمال المنزلية البسيطة في بيوت الطبقة الوسطى، الواقعة على مقربة من منزلها. وبفضل ما تتحلى به مارغريت من روح المبادرة الحرة، إلى جانب خطة للدخار على نطاق المجتمع المحلي، بمقدورها أن تحصل على قروض صغيرة لمواصلة تجارتها أو تغطية تكاليف الطوارئ الأسرية. غير أن مارغريت تدرك أنها مهما جاهدت في عملها، فمن المرجح أن أفراد أسرتها سيفنون عمرهم في كوخ من الصفيح ذي غرفة واحدة، وبلا كهرباء أو ماء أو صرف صحي. فهم أسرى فخ لا فكاك منه، هو كيبيرا، الحي الفقير البائس الذي يناضل فيه مليون من الكينيين من أجل البقاء على قيد الحياة، ويتوارثون الفقر جيلاً بعد جيل.

وفي كيبيرا، شأنه في ذلك شأن آلاف المستوطنات الحضرية الأخرى في أرجاء العالم، لا توجد للمواطنين الفقراء من أمثال مارغريت أي هوية قانونية: لا شهادات ميلاد ولا عناوين قانونية ولا سندات تثبت ملكية أكوأخهم أو أكشاكهم في السوق. ونتيجة لانعدام الوثائق القانونية، يعيش هؤلاء في هلع مستمر من أن يطردهم الموظفون المحليون أو أرباب الأملاك. ويقول جوزيف موتوري، الذي يبلغ من العمر 33 سنة ويدير متجراً صغيراً للملابس في سوق توي: "نحن نعيش دوماً دون أن يغرب عن بالنا أن الجرافات يمكن أن تأتي في أي وقت لتسحق أكشاكنا. وأنا أعرف أن كل هذا يمكن أن يتلاشى تماماً في غضون ساعات معدودة".

لقد دلفنا إلى القرن الحادي والعشرين منذ مدة ليست بالقصيرة، ومع ذلك ما زال نصف سكان العالم تقريباً يعيشون في بيوت مؤقتة في مستوطنات عشوائية، ويعملون في اقتصادات الظل. ففي العديد من البلدان، تفوق نسبة المساكن والأعمال التجارية غير المسجلة 80 في المائة؛ وتبلغ

هذه النسبة 65 في المائة في الفلبين، و 90 في المائة في تنزانيا. ويدر الاقتصاد المستتر ما يربو على ثلث الناتج المحلي الإجمالي في العالم النامي، وهي نسبة ظلت تزداد باطراد على مدار العقد الماضي.

وبرغم أن العجز رديف للفقير، فإن كليهما ليس محتوماً. وبوصفنا شريكين في رئاسة اللجنة المعنية بالتمكين القانوني للفقراء، فإننا نؤمن بأن هناك سبيلاً أفضل من ذلك. وتعكف هذه اللجنة، التي هي مبادرة منتسبة للأمم المتحدة تتألف من بضع وعشرين من القيادات العالمية السابقة والحالية، على استكشاف الأفكار الكفيلة بتوسيع نطاق الحقوق القانونية المثلية القابلة للإنفاذ لتشمل المعوزين في مجتمعات العالم كافة. ويتمثل هدفنا في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما يلزم عمله، وإيجاد الحوافز التي تدفع القيادات الوطنية والمحلية إلى القيام به.

والمشكلة ذات شقين. فالأمية تشكل سبباً رئيسياً لإحجام الفقراء في كثير من الأحيان عن التماس حماية المحاكم المحلية، لأن القوانين الموضوعية في ظل الحكم الاستعماري لم تترجم قط إلى اللغات المحلية. وعندما يهتم أصحاب المشاريع المحتملون بتسجيل مشروع من المشاريع التجارية تسجيلاً قانونياً، تتسبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة والرسوم الباهظة في ثنيهم عن مسعاهم بسهولة. ففي مصر، على سبيل المثال، تستغرق عملية فتح مخبز 500 يوم، وتتطلب الامتثال لما قدره 315 قانوناً، ومراجعة 29 وكالة، وإنفاق ما يعادل 27 من أمثال الحد الأدنى للأجر الشهري. وخلصت دراسة أجراها مؤخراً مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في 12 بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية إلى أن 8 في المائة فقط من مجموع المشاريع مسجلة قانونياً، وأن ما يقارب 23 مليون مشروع تجاري تعمل في إطار اقتصاد الظل. ولا يستطيع أصحاب هذه المشاريع التجارية الحصول على القروض، أو إنفاذ العقود، أو تجاوز نطاق شبكة شخصية من العملاء والشركاء المألوفين.

ونتيجة لذلك، ليس أمام الفقراء من خيار سوى القبول بأن يكون انعدام الأمن والاستقرار طابعاً لحياتهم. لكن عندما تمنح الحكومات مواطنيها الوسائل القانونية للتحكم في ممتلكاتهم، فإنها تكسبهم القدرة على الاستثمار والتخطيط للمستقبل. ففي سان فرانسيسكو سولانو، وهو حي من الأحياء

الفقيرة خارج بوينس آيرس، قام خبراء اقتصاديون أرجنتينيون بدراسة تجربة مجتمعين محليين، أحدهما حصل على سند ملكية أرضه في أوائل الثمانينات، والآخر لم يحصل عليه. وتبين من الدراسة أن مجموعة الجيران الذين حصلوا على سند قانوني لملكية أرضهم تفوقوا على المجموعة التي لم تحصل على سند الملكية في سياق طائفة من المؤشرات الاجتماعية، بما فيها نوعية بناء المساكن، والمستويات التعليمية، ومعدلات الحمل في صفوف المراهقات.

وتقوم منظمنا بزيارة المستوطنات في أنحاء العالم المختلفة من أجل رسم السبل العملية المؤدية إلى التغيير. ونحن نتعاون أيضا مع شركاء من قبيل شيلا باتيل، من الهيئة الدولية لسكان الأحياء الفقيرة، التي تمد يد المساعدة لإعادة إسكان ما يربو على 23 000 أسرة معيشية في ممباي عن طريق تنظيم المجتمعات المحلية لكي تقدم مطالبها مباشرة إلى حكومات الولايات والبلديات. والتحدي المائل أمامنا هو تكرار هذه التجربة على النطاق العالمي، على نحو يعطي الفقراء منبراً للمطالبة بالحقوق القانونية يمكّن من مساءلة القادة السياسيين عن تلبية تلك المطالب.

ويتشارك في رئاسة اللجنة المعنية بالتمكين القانوني للفقراء كل من ألبرايت، وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة، ودي سوتو، رئيس معهد الحرية والديمقراطية.
